تحرك عاجل

تدهور خطير في صحة ناشط حقوقي

جرى نقل ناشط عماني حقوقي مضرب عن الطعام إلى العاصمة، مسقط، في 26 يناير/كانون الثاني، على الرغم من تدهور صحته. واقتيد في اليوم التالي إلى المحكمة، على نقالة مستشفى، ووجهت إليه تهمة "النيل من مكانة الدولة وهيبتها". وهو سجين رأي.

إذ مثُل **سعيد جدّاد** أمام المحكمة في مسقط في 27 يناير/كانون الثاني، محمولاً على نقالة مستشفى. ووجهت إليه تهمة "النيل من مكانة الدولة وهيبتها" بالعلاقة مع لقاء جرى بينه وبين أعضاء في البرلمان الأوروبي في أغسطس/آب 2013، ودعواته المتكررة إلى الإصلاح السياسي والاجتماعي في عُمان. وأنكر التهم الموجهة إليه، وهو الآن مضرب كلياً عن الطعام، ويرفض تناول حتى السوائل. وفي اليوم نفسه، عقدت أولى الجلسات في قضية منفصلة بالمحكمة، وهو غائب في صلالة، بإقليم ظفار الجنوبي، بتهم تتعلق بقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

وسعيد جدّاد محتجز الآن رهن الحبس الانفرادي في الدائرة الخاصة للشرطة في مسقط. وصحته في تدهور سريع على نحو خطير.

وعقب إعادة اعتقاله في 21 يناير/كانون الثاني، بدأ سعيد جدّاد إضراباً عن الطعام، ورفض كذلك تناول دوائه لما يعانيه من مرض في القلب، احتجاجاً على احتجازه. ونقل إلى مستشفى السلطان قابوس في 23 يناير/كانون الثاني بعد يومين. وفي 25 يناير/كانون الثاني، أمرت الشرطة طبيبه بإخراجه من المستشفى لنقله جواً مسافة تقرب من 870 كيلومتراً إلى مسقط لحضور محاكمته. وأوصى الطبيب بعدم تحريك سعيد جداد بسبب الوهن الذي تردت إليه صحته، وفحص طبيب آخر عيّنته الشرطة سعيد جداد، وخلص إلى نتيجة مماثلة بأنه غير قادر على تحمل عناء السفر بالطائرة في وضعه الحالي. بيد أن الشرطة لم تكرث للرأي الطبي وقامت بنقل سعيد جداد إلى مقرها الرئيسي في مسقط.

يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات العمانية إلى الإفراج عن سعيد جدّاد فوراً ودون قيد أو شرط، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليه نظراً لكونه معتقلاً لسبب وحيد هو ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- لدعوتها إلى نقل سعيد جداد، في انتظار الإفراج عنه، إلى مستشفى يمكن أن يتلقى فيه الرعاية الطبية المناسبة.

ويرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 12 مارس/آذار 2015 إلى:

رئيس الدولة ورئيس الوزراء

وزير الداخلية

كما يرجى إرسال نسخ منها إلى:

جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم
البوسعيدي
الديوان السلطاني
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
القصر السلطاني
السيد محمد بن عبدالله الريامي
مسقط 113
بارق الشاطيء
سلطنة عما ن
مسقط، سلطنة عما ن
فاكس 375 735 24 968 +
801 648 24 968 +
صيغة المخاطبة: صاحب الجلالة

معالي الوزير حمود بن فهد بن سعيد
سعادة رئيس
وزير الداخلية
وزارة الداخلية
ص. ب. 127، روي 112، مسقط
سلطنة عما ن
فاكس
صيغة المخاطبة: صاحب المعالي

وابعثوا بنسخ كذلك إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى إرفاق العناوين الدبلوماسية الواردة فيما يلي:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم القاكس البريد اإلكتروني أسلوب المخاطبة

ويرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه. وهذا هو التحديث الثالث للتحرك العاجل UA 318/14. ولمزيد من المعلومات،

http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE20/002/2015/en

تحرك عاجل

تدهور خطير في صحة ناشط حقوقي

معلومات إضافية

دأب سعيد جدّاد، وهو رجل أعمال يبلغ من العمر 48 سنة، على الدعوة إلى الإصلاح السياسي والاجتماعي من خلال مدونته على موقع "فيسبوك" للتواصل الاجتماعي، التي لا يدخلها إلا من يدعوهم من القراء فقط. وفي 31 أكتوبر/تشرين الأول 2014، منع من السفر إلى خارج البلاد وأبلغ بأن حظراً على سفره قد صدر في يوليو/تموز 2014.

وقبض على سعيد جدّاد على نحو متكرر من جانب السلطات. وفي ديسمبر/كانون الأول 2011، شارك في مظاهرات سلمية تطالب بالإصلاح في ظفار وقبض عليه في 14 يناير/كانون الثاني 2013، حيث احتجزته السلطات لستة أشهر، بما في ذلك لثمانية أيام كان خلالها رهن الحبس الانفرادي. وأخلي سبيله في نهاية يونيو/حزيران 2013، ولكنه منع من نشر مقالات في وسائل الإعلام الوطنية، وحاولت السلطات الضغط عليه كي يوقّع على إقرار يستنكر فيه الأنشطة المطالبة بالإصلاح وأنشطة حقوق الإنسان. وواجه المزيد من المضايقات والترهيب في الشهر التالي.

وفي أغسطس/آب 2013، واجه تهمة "النيل من مكانة الدولة وهيبتها"، عقب دعوته إلى الإصلاح السياسي والاجتماعي، وعقده اجتماعات مع أعضاء في البرلمان الأوروبي. وانعقدت الجلسة الأولى لمحاكمته في مسقط، في 27 يناير/كانون الثاني 2015.

وقبل اعتقاله هذه المرة الأخيرة، قبض على سعيد جداد آخر مرة في 10 ديسمبر/كانون الأول 2014، حيث قام موظفون أمنيون بتفتيش بيته وبمصادره هاتفة وأجهزة الحاسوب الخاصة به. وحاولت عائلته على نحو متكرر معرفة مكان احتجازه، بيد أن السلطات لم تبلغهم شيئاً. وقد فهمت منظمة العفو الدولية أنه ظل محتجزاً ويخضع للتحقيق في الغرفة نفسها لما لا يقل عن خمسة أيام دون أن يسمح له بالاتصال بأهله أو بمحام. وفي اليوم الخامس، أو نحو ذلك، من اعتقاله، حاول المحققون إجباره على توقيع وثائق تتهمه، بين جملة أمور، "بإلحاق الضرر بالبلاد وانتهاك قوانينها" و"الاتصال بجهات أجنبية". ولكنه رفض ذلك ورفض الإجابة على أسئلة المدعي العام دون حضور محام. ثم جرى تمديد احتجازه لسبعة أيام أخرى. ونقل إلى سجن الطاقه (على بعد نحو 40 كيلومتراً عن صلالة)، حيث تقاسم زنزانة تعج بالصراصير والحشرات الأخرى مع ما لا يقل عن 22 معتقلا جنائياً، وكان ينام فيها على الأرض. وبعد نحو أربعة أيام تم نقله مرة أخرى إلى مكتب المدعي العام حيث رفض مرة أخرى الإجابة على الأسئلة دون حضور محاميه. وفي صباح 22 ديسمبر/ كانون الأول، أطلق سراحه بكفالة قيمتها 1,200 دولار أمريكي، وتمت مصادرة جواز سفر ابنه كضمانة. وعقدت الجلسة الأولى للمحكمة للنظر غيابياً في هذه القضية في صلاله، في 27 يناير/كانون الثاني 2015.

وقد دأبت منظمة العفو الدولية على توثيق حالات اعتقال مطوّل وتعسفي وبمعزل عن العالم الخارجي في عمان، عامي 2013 و2014. كما وردت تقارير عن حالات تعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة على أيدي الموظفين الأمنيين أثناء الاحتجاز، حيث جرى إخضاع الناشطين ومنتقدي الحكم، بين جملة أمور، للضرب المتكرر وحشر الرؤوس في أقنعة وعمليات الإعدام الوهمي والحرمان من النوم والحبس الانفرادي لفترات مطولة.

كما سجلت منظمة العفو الدولية، في السنوات الأخيرة، استخداماً غير ضروري ومفرطاً للقوة من جانب الشرطة ضد المتظاهرين، وفرض قيود تعسفية على حرية التعبير، وفرض قوانين وممارسات تنطوي على التمييز.

الاسم: سعيد جدّاد

نوع الجنس: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل UA: 318/14 رقم الوثيقة: MDE 20/003/2015 تاريخ الإصدار: 29 يناير/كانون الثاني 2015